

محاكم

4 أشهر وإبعاد سعودي هدد مغربية بمسدس

■ الصنامة - علي طريف

وزارة الداخلية وأحرز ذخائر (28 طلقة رصاص نارية) تستعمل على السلاح الناري موضوع التهمة الأولى من دون أن يكون مرخصاً بحيازة أو إحراز، كما أنه هدد أشخاصاً ودورية أمنية بالسلاح الناري. وكانت الشهادة الأولى وهي مغربية الجنسية شهدت بأنها حال وجودها بأحد المطاعم حضر المتهم وتقول فيه وكان في حالة غير طبيعية وجلس إلى جنبها وطلبت منه الجلوس على طاولة أخرى، وحاولت الخروج من المطعم فقام بتهديدها بالمسدس، وعلى إثر ذلك حضر رجال الأمن التابعون للمطعم وقاموا بإخراجه وأخبار الشرطة بالواقعة.

حكمت المحكمة الكبرى الجنائية برئاسة الشيخ محمد بن علي آل خليفة وعضوية القاضيين محمد البوعيين وإبراهيم الزايد وأمانة سر جعفر الجمري أمس (الأحد) بحبس متهم 4 أشهر وتغريمه 500 دينار ومصادرة السلاح والذخائر المضبوطة وإبعاده عن البلاد نهائياً بعد تنفيذ العقوبة في قضية حيازة سعودي سلاحاً. وكانت النيابة العامة قد وجهت للمتهم السعودي أنه حاز سلاحاً نارياً وهو مسدس به طلقات بغير ترخيص من قبل

3 سنوات لفلبينيين ضبطا في كمين مخدرات

المتهم وتوجه المصدر السري إلى المكان المتفق عليه مع المتهم، وتم ضبطها وعندما شاهدت الشرطة رمت المتهمه المبلغ المصور من المشتري، وبتفتيش مقر سكنها تم ضبط المتهم في غرفة نومها، وتم العثور على علبه طبية صغيرة مخبأة داخل عمود الستائر ووجد بداخله أربعة أكياس ووجد مبلغ من المال عبارة عن 1400 ريال سعودي و360 دينارا بحرينيا بداخل دولاب الملابس، وذكرت المتهمه أن المبالغ والمخدرات تخص المتهم.

قضت المحكمة الكبرى الجنائية برئاسة الشيخ محمد بن علي آل خليفة وعضوية القاضيين محمد البوعيين وإبراهيم الزايد وأمانة سر جعفر الجمري أمس (الأحد) بحبس متهم ومتهمة من الجنسية الفلبينية لمدة 3 سنوات وتخريم كل متهم 500 دينار ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة وإبعادهما عن البلاد نهائياً بعد تنفيذ فترة العقوبة. وكانت النيابة العامة وجهت للمتهمه أنها حازت وبيعت مؤثراً عقلياً (ميثامفتيات) في غير الأحوال المصرح بها.

الوزارات الحكومية، فكيف يمكن تحقيق ذلك الهدف في الوقت الذي يمارس الديوان هذه التصرفات؟».

وواصل حمد «أنا أعتقد أن هناك تخطيط في مثل هذه الأمور بسبب عدم وجود آليات تدقق وتثبت مشاركة الشخص في المسيرات والاعتصامات وغيرها، كما أن الديوان يتقصص دور جهات حكومية أخرى. وأنه يفترض على الديوان أن يصدر تميمات وقرارات لمصلحة البلد لا لدمارها، فالماذا لا تصدر قرارات تمنع التميز والطائفية وغيرها؟».

وأكد عدد من الناشطين بالشأن العمالي والحقوقي من حضرو الندوة في مداخلات لهم، أن ديوان الخدمة المدنية لا يعترف بتوجهات جلالة الملك والأهداف الإصلاحية التي تسعى السلطة العليا لتحقيقها. وقالوا إن التعميمات الأخيرة التي أعلن عنها الديوان غيبية لأنها تتناقض مع ما يطرحة الدستور والقانون وتحول البحرين إلى بلد مخابرات وتجسس.

وشدد الناشطون العماليون والحقوقيون على ضرورة تدخل القيادة العليا ومجلس النواب لتحديد صلاحيات ديوان الخدمة المدنية الذي بدأ يتقصص أدوار وزارات وجهات حكومية أخرى، على اعتبار أنه أصدر العديد من التعميمات والقرارات المتخبطة التي لا يوجد لها أي مبرر سوى زعزعة علاقة الموظفين والمواطنين بصورة عامة مع الحكومة.

كما جاء في الندوة أن تميمات ديوان الخدمة غير دستورية؛ لأنها تحد من الحريات الشخصية وتتخافى مع مبادئ كثيرة وحرية التعبير التي كفلها الدستور والميثاق، وكذلك تتعارض مع حق المواطن في المشاركة في التظاهرات السلمية كما يتعارض بشكل صارخ مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي انضمت إليه البحرين.

دعا النواب والقانونيون والحقوقيون ديوان الخدمة المدنية للتراجع عن هذه التعميمات؛ لأنها تمثل قلقاً من احتمال صدور تميمات أخرى تحارب موظفي الحكومة المشاركين في التجمعات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني.



الحضور والمشاركون في ندوة تميمات الخدمة المدنية

عليه التعميمات أن يلجأ فوراً للمحكمة الدستورية ويعلن بعدم دستورية الأمر، وأن إحالة الموضوع للمحكمة الدستورية يعطي الفرصة الكبيرة لإلغاء التعميمات على اعتبار أنها تتعارض مع مواد كثيرة موجودة في الدستور والتعهدات والمواثيق التي وقعت عليها البحرين بشأن حرية التعبير عن الرأي عبر الطرق السلمية التي يكفلها القانون»، لافتاً إلى أن «الطريقة الثانية التي يمكن من خلالها التصدي للتعميمات، هو أن يعمل الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين على أن يتبنى مجلس النواب مناقشة التعميمات واتخاذ الموقف الحازم تجاهها. وأما الطريقة الثالثة، وهي بشأن الطريقة الاجتماعية السياسية وتضامن العمال، التي وقعت عليها البحرين الاعتراض على التعميمات».

كما تحدث نائب الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين إبراهيم حمد، وقال إن «لأحد يتصور مدى المعاناة التي لاقاها الاتحاد والعمال من ديوان الخدمة المدنية طيلة الأعوام الماضية، فإن غالباً ما يصدر مثل هذه الأمور الشائكة لأهداف مجهولة ومبطنه، فهو يذهب إلى تحريض الوزارات والجهات الحكومية على التحقيق والمراقبة العمياء».

وأوضح حمد أن «البحرين تؤكد توفير صحافة حرة موضوعية في الوقت الذي تكتم الحكومة أفواه المواطنين الذي يمثلون نسبة كبيرة منهم موظفين في جهاز استخباراتي يلغي دور القضاء تلقائياً».

وتساءل المرزوق «هل مسؤولية ديوان الخدمة الضبط القضائي؟ أم رفع الإنتاجية والكفاءة والعناية بالموظفين؟ وهل مسؤولية المدير ملاحقة الموظفين؟».

كما اعتبر تميمات ديوان الخدمة تجاوزاً ساخراً عن اختصاصاته الأساسية ومخالفة لتوجيهات وتطلعات جلالة الملك، وذكر أن من يفكر بهذه العقوبة عليه أن يراجع نفسه، فهو نابع من تفكير جديد يريد أن يبطش بالشعب. ومن جهته، بين المحامي محمد السيد تعقيباً على المرزوق أن «القانونيين يعتبرون مثل هذه التعميمات قانوناً بحسب تدرج القوانين، في الوقت الذي يجب تصنيفه فيما إن كان نشرة أو تعميم أو قانون»، موضحاً «مطلوب منا نحن كقانونيين والاتحاد العام لنقابات عمال البحرين النظر في كيفية التعامل مع هذه التعميمات أو القانون إن صح القول، وما هي آلية الدفاع عن الموظفين».

وأكد السيد أن «تعميمات الخدمة المدنية لا ترجع إلى التحقيق والقضاء وهو يطلق يد السلطة التنفيذية بالعمل كيفما تشاء، ما يسبب ضرراً كبيراً على الموظفين»، ناصحاً الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين بتسجيل أية حالة تطبق عليها التعميمات. وقال السيد إن «أي عامل أو موظف في الدوائر الحكومية والخاصة طبقت

المرزوق اعتبرها قرارات ساهرة وتجاوزات لتطلعات جلالة الملك

تلويح بإحالة «تعميمات الخدمة» لـ «النواب» والمحكمة الدستورية

■ المحرق - صادق الحلواجي

لوح قانونيون ونواب بإحالة تميمات ديوان الخدمة المدنية الأخيرة بشأن حظر مشاركة موظفي الحكومة في الاعتصامات والمسيرات. لمجلس النواب في دور الاعتقاد المقبل، وذلك إلى جانب الطعن في التعميمات لدى المحكمة الدستورية وبصفة عاجلة.

جاء ذلك في ندوة نظمها مجلس عائلة الدوي بالمحرق كانت بعنوان «قراءة في تعميم ديوان الخدمة المدنية - الجزاءات»، وقال نائب رئيس كتلة الوفاق النائب عادل المرزوق في مداخلة له، إن «الشعب والحكومة ارتضيا المشروع الإصلاحي بكل ما يطرحة من تعديلات سياسية واقتصادية وما يطرحة من حريات وديمقراطية واسعة، وأن الجانب السياسي في هذا التعميم يفسد أسس المشروع الإصلاحي القائم على مصلحة الشعب، لأن الموظف أو المواطن بشكل عام لن يخرج للاعتصام أو التظاهر في الشارع أو حتى لو بلغ الأمر الإضراب إلا لتحقيق مصلحة معينة له وللشعب بأكمله».

وأضاف المرزوق أن «في هذا البعد لا يمكن القول بأن يكون هناك تقنين لحرية الحركة والممارسة الديمقراطية على مستوى كل مفرداتها المختلفة، فهناك تميمات وتحركات خصوصاً في الفترة الأخيرة لم تكن موجودة في إبان عهد أمن الدول في العقود الماضية، والحركة الشعبية في مفردتها المختلفة وحتى لو وصلت للإضراب لا يمكن أن نسلبها بعد التوافق على الديمقراطية».

وواصل المرزوق «علينا أن نفكر ملياً أن أي خطة مطروحة من أي مسؤول يجب أن تتوافق مع المشروع الديمقراطي لجلالة الملك، ولا يمكن أن يكون هناك انتقاص للمشروع، لأن هناك دستورا ينص على حقوق مكتسبة محرم لا يمسهما أي إنسان من السلطة أو الشعب، منوهاً بأن «المحكمة الدستورية لا يمكن أن تقبل أي تجاوز على جوهر الحق والحرية، وأنه إذا جئنا للألحة التعميمات الأخيرة الصادرة عن ديوان الخدمة المدنية، فهي تستند للجهة المعني بها الموظف سواء كانت وزارة أو مؤسسة خاصة حق التعامل مع الموظف، وهو ما يؤسس في هذه الحالة

تأجيل قضية بحرينيين متورطين بمخدرات إلى أكتوبر

من النيابة العامة لضبطه وتفتيشه وتفتيش مسكنه في كمين أثناء بيعه المواد المخدرة، فتم إعداد الكمين، وتنفيذاً له تم ضبط المتهم وهو يسلم المواد المخدرة للمصدر السري وتسلم المبلغ المتفق عليه المصور سبباً. وبعد ذلك تمت مداومته والقبض عليه، وبتفتيش مسكنه عثر على قطع من الحشيش مخدر مختلف الأحجام وسكين لتقطيع الحشيش، وافر المتهم من خلال التحقيق أنه يحصل على المواد المخدرة من المتهم الثاني، فقام المتهم الأول بإعداد كمين تحت مسمع ومرأى الشرطة لضبط المتهم الثاني حيال بيعه المواد المخدرة، ومن خلال الكمين تم ضبط المتهم الثاني الذي تسلم مبلغ 430 ديناراً مقابل بيعه مواد مخدرة.

أجلت المحكمة الكبرى الجنائية برئاسة الشيخ محمد بن علي آل خليفة وعضوية القاضيين محمد البوعيين وإبراهيم الزايد وأمانة سر جعفر الجمري أمس (الأحد) قضية مخدرات إلى 15 أكتوبر / تشرين الأول المقبل لنذب محام للمتهمين بحرينيين. وكانت النيابة العامة قد وجهت إلى للمتهمين أنهم حازوا وبياعا بقصد الاتجار مادة مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانوناً، كما وجهت النيابة العامة للمتهمين أنهما حازوا وأحرزوا بقصد التعاطي مادة مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانوناً. وتعود تفاصيل القضية كما سردتها ملازم بالإدارة العامة للتحقيقات والمباحث الجنائية إلى أن تحريات أكدت قيام المتهم الأول ببيع وتعاطي المواد المخدرة، فاستصدر إدنا

القبض على 3 سرقوا هاتف سيدة أجنبية

■ الصنامة - وزارة الداخلية

تمكنت مديرية شرطة محافظة العاصمة من القبض على ثلاثة متهمين بسرقة هاتف نقال لإحدى الأجنبيات وذلك بمنطقة القضيبية، صرح بذلك مدير عام مديرية شرطة محافظة العاصمة. وأشار إلى أنه بينما كان أحد رجال الأمن متواجداً برفقة عائلته بمنطقة القضيبية شاهد عدد ثلاثة أشخاص وقد قاموا بسرقة هاتف نقال من سيدة أجنبية ولأولاً بالفراغ إذ قام الشرطي باللاحق بهم وإبلاغ مركز الشرطة، وعليه تم إرسال دوريات الأمن وتمكنوا من القبض عليهم، أتم وضعهم في التوقيف تمهيداً لعرضهم على النيابة العامة لإتخاذ الإجراءات القانونية حيالهم.



المتهم وكميات المخدرات المضبوطة

وكان قائد خفر السواحل صرح أمس الأول بأنه في إطار الجهود المبذولة لمكافحة المخدرات من قبل خفر السواحل وبالتعاون مع الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية وقوة الأمن الخاصة تمكنت دوريات خفر السواحل من ضبط متسلسلين داخل المياه الإقليمية البحرينية بحوزتهم كمية كبيرة من المخدرات تفوق 200 كيلوغرام، وأشار إلى أنه خلال عملية مداومة الزورق أصيب أحد المتسلسلين الذي توفي أثناء عملية الإخلاء.

■ الصنامة - محرر الشؤون المحلية

باشرت النيابة العامة يوم أمس التحقيق مع المتهم بحيازة وتهريب كمية من المخدرات تفوق 200 كيلوغرام، الذي ضبط مساء أمس الأول في زورق في المنطقة الشمالية بالمياه الإقليمية البحرينية، ومن المنتظر أن تستمع النيابة لشهود الواقعة اليوم الاثنين. وقد أمرت النيابة بحبس المتهم احتياطياً على ذمة التحقيق.

النيابة تبشر التحقيق مع مهرب المخدرات عبر البحر



العمران لدى اعتصامه أمام بابكو أمس

العمران يجدد الاعتصام... وبابكو تحقق معه

■ الوسط - محرر الشؤون المحلية

اعتصم صباح أمس الموظف بشركة بابكو عباس العمران أمام مقر شركة بابكو بعوالي ليجدد مطالبه بتعديل درجته الوظيفية أسوة بزملائه المهندسين في الشركة واحتجاجاً على ما وصفه بأنه «استهداف» من قبلها له بسبب نشاطه النقابي.

وتخلل اعتصام الأمس الذي استمر نصف ساعة تقريباً، تدخل من قبل رجال أمن الشركة الذين طلبوا منه قض الاعتصام قبل أن يستدعوا رجال الشرطة الذين اكتفوا بتوثيق الحادثة قبل أن ينهي العمران الاعتصام قبيل بدء الدوام الرسمي.

وبحسب العمران فإن الشركة أطلقت تحقيقاً معه صباح أمس رفض حضوره من دون وجود ممثل عن النقابة والإجابة عن أسئلته السابقة بشأن مصير خطاباته للإدارة والنظم الذي رفعه منذ عدة شهور، إذ اشير له بأنه سيتم إعلامه بقرار الشركة ضده في الأيام المقبلة إذا ما رفض حضور التحقيق.

واعتبر العمران إطلاق التحقيق «دليلاً» على ما اعتبره «إجراءات تعسفية وكيدية تكررت بعد أي نشاط حقوقي» قام به بدءاً من المشاركة في المطالبة بتعديل درجات المهندسين في 2006 ما نجم عنه استخناؤه من ذلك التعديل وحتى الإجراءات التي جاءت في الشهرين الماضيين بعيد إطلاق سلسلة الاعتصامات، إذ تلى الاعتصام الأول توجيه إنذار نهائي وظيفي له وتلى الثاني استدعاء رجال الأمن للقبض عليه والتحقيق معه.

وأوضح العمران أنه سيجدد اعتصامه يوم الأربعاء معتبراً أن استمرار تلك الإجراءات لن يفيئه عن المطالبة بحقوقه ضمن الأطر المشروعة له تحت الدستور والقانون، مؤكداً أن الحوار هو الحل الذي يفضلُه إذ إن الاعتصامات هي خطوات مؤقتة لجأ إليها بعد تجاهل الخطابات والتظلمات، وتتفني الحاجة إليها متى أطلقت الشركة حواراً لحلحلة الخلاف.